معايير ومؤشرات الحكم الراشد
Criteria and indicators of the maturegovernance

عباد رزيقة

طالبة دكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة -2- تخصص دولة ومؤسسات

تحت إشراف الدكتور جمال بن سالم

أستاذ محاضر (أ) بكلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البليدة -2-

تاريخ استلام المقال :05-10-2019 . تاريخ القبول : 15-11-2019 . المؤلف المراسل : عباد رزيقة

ملخص

يعد الحكم الراشد الحجر الأساس في بناء الإدارة الناجحة،التي تساهم في تعزيز ودعم رفاهية الإنسان، ولن يتحقق هذا إلا من خلال تكريس مبادئه والتي تعد عناصر أساسية يستند عليها في قيامه، منها المساءلة أو المحاسبة والتمثيل إضافة إلى الإستقرار السياسي والمشاركة، وسيادة القانون والشفافية والمساواة، والرؤية الإستراتيجية وحسن الاستجابة كلها آليات ومؤشرات تختلف باختلاف الجهات والمصالح، ولا يمكن تعميمها نظرا لخصوصية ثقافة ومستوى التطور لدى المجتمعات إلا أن هدفها واحد وهو تأسيس حكم ديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: حكم. استراتيجية.الشفافية. فساد. سلطة. قانون.

abstract

Adult governance is the cornerstone of building successful management, which contributes to promoting and supporting human well-being, and this will only be achieved through the dedication of its principles, which are essential elements of its establishment, including accountability, accountability and representation, as well as political stability and participation, and the rule of law. Transparency and equality, strategic vision and good response are all mechanisms and indicators that differ from different entities and interests, and cannot be generalized due to the specificity of the culture and level of development of societies, but their goal is the same: the establishment of democratic governance.

Keywords : law ..rule. strategy. transparency .Corruption .Authority

مقدمة

يعد الحكم الراشد مجموعة من القواعد الطموحة من أجل مساعدة الحكام والمسيرين في الالتزام بالتسيير بطريقة شفافة، وضمان مشاركة كل الأطراف الفاعلة في هذا التسيير من أجل دعم الديمقراطية ومحاربة كل أنواع الفساد. ولقد ازداد الاهتمام بالحكم الراشد في الكثير من الاقتصاديات، وهذا نظرا لما يشهده العالم من انهيارات اقتصادية متفاوتة مما أدى بالعديد من الخبراء والاقتصاديين للتطرق إلى أهمية ومدى تأثير الحكم الراشد كمفهوم على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمجتمعات. ويرتبط مفهوم الحكم الراشد بعناصر تجعل منه قيد التطبيق على الواقع، فلا سبيل لإرساء الحكم الراشد إلا بإقامة دولة الحق والقانون وتكريس الديمقراطية الحقة والانفتاح السياسي بالإضافة إلى الشفافية في التسيير وغيرها من المعايير والأسس التي من شأنها جعل هذا المفهوم أساسا للتنمية في أي المجتمع. وعليه ومن هذا المنطلق نطرح إشكال مفاده : بما أن معايير ومؤشرات الحكم الراشد هي عناصر أساسية يستند عليها لقيامه، فما هي هذه المبادئ ؟ وما مدى فعاليتها في تكريسه على أرض الواقع؟.

1- : التمثيل والمساءلة

يرتكز هذا المعيار أو المؤشر على الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية وحرية الإعلام وحرية الرأي والتعبير ونزاهة الانتخابات ومشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]. وحسب تقرير البنك الدولي لعام 2010 فإن مؤشر التمثيل والمساءلة يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم وحكومتهم من جهة وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر من جهة أخرى.

فحسب الإحصائيات المتعلقة بنسبة مشاركة المواطنين في مختلف الاستحقاقات في الجزائر فإن نسبة المشاركة ليست عالية ويرجع هذا العزوف إلى فقدان الثقة بسبب ضعف التمثيل الحقيقي للمواطنين من قبل أعضاء مجلس الشعب،حتى فيها يخص حق التعبير وحق تكوين الجمعيات فإن الدستور الجزائري بالرغم من إقرارها لكن في المقابل أحاطها بجملة من قيود التي كبلتها وأضعفتها، أضف إلى ذلك فإنه ووفقا لمنظمة النزاهة العالمية في تقريرها لسنة 2007، 2009، صنفت منظمات المجتمع المدني في الجزائر في مستوى ضعيف جدا[2].

1.1 - تعريف المساءلة

تعرف المساءلة على أنها القدرة على تحمل المسؤولية عن كافة الأعمال والسياسات والقرارات التي يتخذها صناع القرار في الدولة، ولا يكون هناك أهمية للمساءلة إذا لم يكن هناك نظام محاسبة فاعل.[3] إذن فالمساءلة أن يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص، أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.[4]

وتستند المساءلة في ذاتها إلى مفهوم التمثيل الشعبي " الديمقراطية التمثيلية " وهذه القيمة تعني أن من اختيروا لممارسة الحكم باسم الشعب خاضعون للمساءلة من قبله في حال إخفاقهم وللمكافأة على نجاحهم، وهذه المساءلة تكون على مستويين : مساءلة خارجية حيث يقوم الشعب نفسه بمساءلة الحكومة من خلال الانتخاب مثلا، ومساءلة داخلية حيث تقوم الحكومة نفسها بإرساء أنظمة وحوافز متعددة تحكم سلوك مؤسسات الحكم المختلفة.[5]

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين في القطاعين العام والخاص بالقواعد الآتية :

- توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها وتبرير القرارات التي تتخذها.
- التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم إليها.
- وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من التزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له[6].

2.1- أنواع المساءلة

أ- مساءلة تنفيذية

ويقصد بها ما يجري على مستوى السلطة التنفيذية التي تعمد في كثير من الدول إلى إقامة أجهزة حكومية تسند إليها مهمة المحاسبة الذاتية عبر سبل إدارية وذلك من خلال استخدام التدابير الوقائية وبرامج التوعية وفتح قنوات الاتصال مع الجمهور وتخويل بعض اللجان والهيئات والدوائر بالمراقبة والتحقيق وذلك تعزيزا لمفهوم المساءلة داخل أجهزة الحكومة [7]

ب- مسائلة تشريعية

وهي أهم المسائلات في النظام الديمقراطي بما أن البرلمان يلعب دورا مهما في تنفيذ سياسات الحكومة والرقابة عليها من خلال مجموعة من الوسائل المتاحة إليه [8].

ج- مسائلة قضائية

تقوم على أساس تطبيق القوانين النافذة من قبل القضاة وباستقلالية تامة، الأمر الذي يضمن نزاهة تنفيذ القوانين، وهذه الاستقلالية هي التي تميز السلطة القضائية فضلا عن امتلاكها لسلطة الإرغام المشروع لتنفيذ أحكامها [9].

وهناك من صنف أنواع المساءلة في ثلاثة محاور رئيسية :

- المساءلة الذاتية : تتجلى فيما تزرعه العقائد الدينية والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب للفساد بكل صوره، وتوسيع دائرة الثواب والعقاب ما يجعل هذه العقيدة قوة رادعة للفساد ورقابة ذاتية نابعة من الخوف من الله.

-المساءلة المجتمعية : وتحقق بالمشاركة السياسية وشفافية القرارات واستقلالية القضاء وحرمة المال العام وتحرير الإعلام.

-المساءلة الداخلية : وهي مجموعة ضوابط تحكم أداء المؤسسات من صلاحيات وشروط توظيف والتدريب المستمر وغيرها من الآليات التي تقلل من سوء استغلال المسؤولية[10].

3.1-أهمية المساءلة

تبرز أهمية المساءلة في ترشيد السياسات العامة من خلال ارتباطها بقيم الشفافية والديمقراطية وتحقيق الالتزام بالتنفيذ الصحيح والملائم للسياسات العامة، كما تعد المساءلة وسيلة هامة لمقاومة الفساد والانحراف الإداري.[11]

فتأتي المساءلة كعنصر رادع لمحاولات التجاوز،وهي من الحقائق المترسخة في سياق عملية التنمية، والتي تفترض وجود آليات لضبط أداء السلطة والعمل على تقويم المؤسسات التي يمثلها أشخاص تتم مساءلتهم في حال تجاوزهم وانحرافهم عن المسار الصحيح والقانوني.[12]

2: الاستقرار السياسي

يقوم الاستقرار السياسي في المجتمع على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ودرجة المناسبة، والتي تضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على إحترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الإنجاز وتنمية متخصصة والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة [13]

ويقصد بالمشاركة السياسية قدرة مختلف القوى والفئات في المجتمع على التأثير في القرارات والسياسات بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال العديد من القنوات والمؤسسات والتي تضمن قدرة المجتمع على صياغة شكل الدولة نفسها أو تحديد طبيعة نظام الحكم وتشكيل الحكومة وإسقاطها والرقابة على تصرفاتها، ويتمثل حدها الأدنى في أشكال السخط الصامت وعدم التعاون المنظم.[14]

ويعتبر مؤشر الاستقرار السياسي مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي ويعني بقياس الإدراكات الحسية لاحتمال ظهور أو حدوث حالة من عدم الاستقرار، كما يهدف مفهوم الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية كما يتضمن الاستقرار السياسي عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي على السلطة ونزاهة الانتخابات والوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات.[15]

1.2- مؤشرات الاستقرار السياسي :

لقد تعددت المؤشرات التي تقيس ظاهرة الاستقرار السياسي وتنوعت نظرا لاختلاف درجتها من بلد لأخر نذكر منها ما يلي:

- نمط انتقال السلطة في الدولة : ويعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي بحيث يعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ في ضوء ما يصيبه من تغيير في شخص الحاكم،أو التنظيمات السياسية أو في الاثنين معا[16].

- تطبيق الديمقراطية وتدعيم المشاركة : لقد ارتبط الحكم الراشد بمفهوم الديمقراطية من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني من أحزاب وجماعات ونقابات وكل ما يجعل الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها[17].

فالديمقراطية باعتبارها مجموعة أفكار ومبادئ تتعلق بالحرية تتضمن هي الأخرى مجموعة من الممارسات والإجراءات،كالتمثيل السياسي العادل والانتخابات الحرة والحقوق المتساوية والحريات الفردية والمحاسبة والتسامح[18].

بالإضافة إلى:

-شرعية وقوة النظام السياسي وقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة من خلال تمتعه بالولاء والطاعة دون ممارسة أساليب القهر والقوة.

-غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات والثورات.

-الثبات في مناصب القيادات السياسية فهذا دليل على التأييد الشعبي وكذا الاستقرار البرلماني وثبات أعضاءه [19].

-السيادة.

ومن مؤشرات الاستقرار السياسي كذلك تجانس الثقافة السياسية للجماهير والنخبة وعدم وجود تناقضات طائفية ودينية أو عرقية، وكذا انتشار مبدأ المواطنة بالإضافة إلى نجاح السياسات الاقتصادية للنظام، فالاستقرار الاقتصادي يعد أهم مؤشرات الاستقرار السياسي فكلما كان النظام السياسي مستقر فإنه سيوجه سياسته الاقتصادية نحو أهداف التنمية والبناء.[20]

3 : سيادة القانون

يقصد بسيادة القانون وسيلة ممارسة السلطة أو السيادة طبقا لممارسة مجتمع معين على أن يكون هناك هيئة معينة تلتزم بتنفيذ تلك القوانين التي يتعارف عليها المجتمع [21].

ويعد مؤشر سيادة القانون من بين أهم مؤشرات الحكم الراشد وأحد طرق محاربة الفساد، حيث يمكن للدولة أن تعمل تحت العديد من الأشكال المختلفة للحكم " من الاستبداد إلى الديمقراطية "، لكن وجود القانون على نطاق واسع يضمن لجميع الأشخاص والمؤسسات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة نفسها المساءلة أمام القوانين التي تطبق على الجميع بالمساواة [22].

ولأن الحكم الرشيد يستلزم وجود دولة القانون التي يتساوى أمامها المواطنون وهي الدولة التي يسودها السلام الاجتماعي لأنها تتيح الفرص المتساوية لجميع مواطنيها، وتوسع خياراتهم وتفتح آفاقهم. وحكم القانون هو الأساس الذي تبنى عليه كل المبادئ الأخرى. وإذا أخذنا بمبدأ سيادة القانون كآلية من آليات الحكم الراشد، فيجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص ترتبط في ذاتها بمقومات دولة القانون.[23]

منها تكريس مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية ورقابة القضاء بالإضافة إلى التعددية الحزبية وحرية التعبير وحرية المعارضة، فسيادة القانون تبدأ أولا من احترام السلطة التي

أصدرته ولضمان هذا يتطلب إيجاد هيئات حرة مستقلة تكون مهمتها إلغاء القرارات الإدارية المخالفة للقانون وردع كل من يضعون أنفسهم فوق القانون.

ومن أبرز مظاهر سيادة القانون مبدأ علو الدستور باعتباره يحدد المبادئ والقواعد العليا التي يجب أن يلتزم بها الحاكم والمحكوم [24]

ويقاس معيار أو مؤشر سيادة القانون بمدى ثقة المتعاملين والمواطنين في الالتزام بقواعد المجتمع وقوانينه، وخاصة نوعية تنفيذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف، وينطوي هذا المعيار على عنصرين أساسين هما : حيادية القوانين ومدى تقيد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها.

وبناءا على بيانات البنك الدولي فإن تطور مؤشر حكم القانون في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 بقي يتراوح بين متوسط وضعيف وهذا بسبب عدم استقلالية القضاء، فالجزائر تصنف ضمن الدول التي لا تتمتع بقضاء مستقل، وهو ما يؤكده مؤشر استقلالية القضاء الذي يصدر ضمن تقارير التنافسية العالمية للأمم المتحدة، والذي يقيس مدى استقلال السلطة القضائية عن تأثيرات الحكومة والمواطنين والشركات، وتتراوح قيمة المؤشر بين نقطة و7 نقاط مستقلة تماما وهي قيم ضعيفة.[25]

4 : الشفافية والمساواة

الشفافية بمفهومها الواسع تعني توافر المعلومات لعامة الناس حول السياسات والنظم والتعليمات والقوانين والقرارات الحكومية، كما تعني توافر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة مما يساعد في إتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة، ويجب نشر هذه المعلومات من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة والتخفيف من التبذير ومحاصرة الفساد من جهة أخرى.[26] .

وتقوم الشفافية على مبدأ بسيط هو عدم وجود أمور في الشأن العام تخفى عن المواطن.

أما المساواة فيقصد بها عدم التمييز الجنسي أو الطبقي وإعطاء الفرصة لكل فئات المجتمع على اختلاف أجناسهم وتطبيق القواعد القانونية بعدالة ودون تمييز [27]

و بمعنى آخر المساواة تعني خضوع جميع أفراد المجتمع للمساواة وعدم التمييز بينهم في إطار الحكم الراشد فهم متساوون بالحقوق والحريات والكرامة، على خلاف العدل الذي يعني به أن يكون لجميع أفراد المجتمع الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلع دائما لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والهشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية [28]

وينطبق مبدأ المساواة بطريقة عامة على جميع المعاملات ما يعني أن جميع الأشخاص وجميع المراكز يجب أن تعامل بطريقة مماثلة طبقا لنفس القواعد ولنفس النظام القانوني ويشمل المساواة أمام القانون، ثم المساواة في ممارسة الحقوق السياسية، والمساواة في تولي الوظائف العامة والخدمات العامة وأخيرا المساواة أمام القضاء. [29]

1.4 - أنواع الشفافية

وهناك ثلاثة أنواع من الشفافية :

-الشفافية المدبلجة : وهي شفافية منقولة بتعسف أو مقلدة كأسلوب لا يتناسب مع طبيعة عمل المؤسسة المعنية وظروفها.

-الشفافية المؤدلجة : وهي التي تخدم مصالح وإيدلوجيا مصدرها ومصمم آلياتها وليس المستفيد منها أو المطلع على نتائجها وتبرز لخدمة هدف معين.

-الشفافية الانتقائية : وهي التي تنتقي النتائج الجيدة مهما تواضعت وتبرزها بأسلوب مبالغ فيها وهذه الشفافية تكون مصحوبة بجملة إعلانية عندما تكون الأرقام والأحداث إيجابية وبالمبررات إذا كان هناك إخفاق. [30]

2.4- معوقات الشفافية :

ويقصد بها الصعوبات التي تتعرض لها هذه الآلية من حيث التطبيق على أرض الواقع ونذكر منها ما يلي:

* الصعوبة في تحديد أولويات الأهداف المراد تحقيقها. حيث تعتبر من أهم معوقات الشفافية الإدارية فهي تحتاج إلى الوضوح والموضوعية وبالتالي فإن كثرة الأهداف وتداخلها يجعل من الصعب جدا وضع أولويات للتنفيذ الأمر الذي يسبب إعاقة للشفافية.

* إساءة تفسير المعلومات من قبل مستخدميها والذي قد يعود إلى التحيز المقصود، إلا أن أجواء الديمقراطية وإمكانات المكاشفة والمساءلة كفيلة بمعالجة مثل هذه التجاوزات ضمن إطار النظام القانوني والقضائي.[31]

أما عن الشفافية في الجزائر فإنه وفي سبيل إرساء الحكم الراشد، أصدرت المنظمة الدولية للشفافية تقريرا حول الفساد في العالم، يشير فيما يتعلق بالجزائر أن من بين 75% من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد نجد أن 06% من رقم أعمال هذه المؤسسات يوجه للعمولات والرشاوى، ووضعت المنظمة الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد بمعدل شفافية لا يتعدى 10/2.7 بعد كل من تونس والمغرب ومصر بمعدلات 3-5-3، كما يبين مؤشر الشفافية أن الفساد الإداري لا يزال مشكلة قائمة ومزمنة.[32]

5. الرؤية الإستراتيجية

وحسب هذا المؤشر فالإدارة مطالبة بمسايرة التطور الحاصل في المجتمع من مختلف جوانبه، والتكيف مع المستجدات ما يجعل الجهات المعنية تضع مجموعة من الخطط والبرامج بهدف التنبؤ بكل المتغيرات والاستعداد لمواجهتها [33]، وتتحدد الرؤية الإستراتجية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة وتحقيق متطلبات أفراده من جهة أخرى والعمل على تحقيق التنمية البشرية، لذلك فعند وضع إستراتيجيات لابد من مراعاة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر المحتملة ووضع حلول لها [34] وبما أن المجتمعات تختلف في خصوصياتها الثقافية، وتتفاوت من حيث مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لذلك فهناك صعوبة في تعميم معايير الحكم الراشد وبالتالي فلابد من تكييف هذه المعايير مع حالة هذه البلدان، فهذا التكييف ضروري ومهم من أجل إيجاد آليات عملية لتحسين وتطوير مستوى الشراكة والمساءلة والشفافية [35].

6 - حسن الإستجابة

وتمثل قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات لمن يطلبها أو ينتفع بها دون تفرقة أو استثناء [36]، ويمكن تحقيق الاستجابة من خلال بعض هذه النقاط :

- رصد احتياجات المواطنين ورغباتهم وأولوياتهم الحالية والتنبؤ بها في المستقبل

- ترجمة تلك الاحتياجات والتوقعات إلى مشروعات وبرامج المرافق والخدمات المجتمعاتية.

- وضع الخطط الطويلة الأجل وقصيرة الأجل طبقا لهذه المشروعات

- تحديد الاعتمادات المالية لتمويل هذه الخطط والمشروعات بناءا على الأولويات وفي ضوء الموارد المتاحة.

- تنفيذ المشروعات طبقا للخطط والموازنات المعتمدة لتلبية الاحتياجات المحلية لكل المناطق [37].

7 - الكفاءة والفعالية

اذ تعد الكفاءة والفعالية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدم والازدهار والتطلع دائما إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع [38] هنا تسعى الإدارات العمومية إلى الالتزام والتشبث بإنتاج النوعية، خاصة في المصالح والخدمات المقدمة إلى المواطنين، إضافة الى السهر على أن تكون خدماتهم تستجيب وتلبي نوايا المسؤولين للنشاط العمومي [39].

أما عن مدى فعالية الحكومة فيقاس هذا المعيار بنوعية الخدمات العامة وكفاءتها ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية واستخدامها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومدى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات[40]

8 - التوافق

إن وجود العديد من الأطراف في المجتمع تسعى كل منها لتحقيق أهداف خاصة بها لهذا فمن الضروري خلق آلية التوافق بين هذه الأطراف المختلفة بحيث يسعى الجميع إلى تحقيق أهداف المجتمع وتغليبها قدر الإمكان على أهدافهم ومصالحهم الخاصة [41].

وتقوم التوافقية على فكرة جوهرية مفادها أن ميولات المجتمع التعددي تقابلها ميولات تعاونية وتصالحية مرتبطة بزعماء المجموعات المكونة له، فمن شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي ومن ثم تحقيق الاستقرار.

وللتوافقية أربعة أركان : وهي الائتلاف الواسع، والفيتو المتبادل، والنسبية والاستقلال القطاعي.(42)

خاتمة

في الأخير وختاما لما سبق يمكن القول أن الحكم الراشد ما هو إلا عبارة تدل على النظام المستقر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا،ولا يندرج تطبيقه في الواقع إلا من خلال تكريس آلياته التي تعد بمثابة مؤشرات لقياس مدى تعزيز سبل الحكامة الراشدة في المجتمعات.

لهذا نستنتج أن الحكم الراشد يمكن أن يقاس من خلال تعزيز مفهوم المساءلة والمحاسبة وتطبيق النظام الديمقراطي وتكريس التعددية الحزبية ونظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على الدولة وتسير شؤونها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

فدراسة مؤشرات واليات الحكم الراشد أظهر العديد من التجاوزات من حيث التطبيق في الجزائر هذا ما أكدته الحصيلة الدولية لمختلف المؤشرات حيث عرفت نسب ضعيفة جداً، ولهذا ارتأينا تقديم بعض التوصيات لعل أهمها :

- العمل على تعزيز الشفافية الإدارية من خلال إلحاق المواطن بندوات تعني بعض الممارسات المتعلقة بالشفافية كمفهوم.
- تعزيز دور البرلمان من خلال إعطاء فعالية للمساءلة التشريعية.
- إصلاح قطاع العدالة وضعف الاستقلال الذاتي للسلطة القضائية.
- وضع منظومة قانونية تتماشى والتحولات الاجتماعية وتواكب تطلعات الشعب وأماله وتأسيس نظام قضائي ناجح حتى نكون أمام دولة الحق والقانون.
- وضع حد لمعوقات ممارسة المساءلة والشفافية الإدارية.

- المحافظة على سيادة القانون فضعف تكريس حكم القانون يؤدي إلى عدم الانصياع، أو الامتثال لقرارات الإدارة والمحاكم.
- تكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فلاسيما في مجال المشاركة السياسية.

كانت هاته بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تجعل من النظام الحالي راشد ومستقر يتجه نحو تحقيق أهداف التنمية وتحقيق المصلحة العامة.

الهوامش

1-عبد الرزاق مولاي لخضر. بوزيد السايح "جامعة ورقلة". فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر. مقال منشور بالمجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. جامعة ورقلة. العدد 07 ديسمبر 2017، ص 283.

2-بن نعوم عبد اللطيف.دور الحكم الراشد في تحيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية الجهوية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2015-2016 ص 125-126.

3-مصطفى أبو حسين، معايير الحكم الراشد ودورها في تنمية الموارد البشرية في وزارة الداخلية الفلسطينية-دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص إدارة الدولة والحكم الراشد- البرنامج المشترك للدراسات العليا بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا. جامعة الأقصى بغزةشعبان 1438 –ماي 2017 ص 27.

4-أبرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جوان 2014 ص 148.

5-سام دلة، من دولة القانون إلى الحكم الراشد. تكامل في الأسس والآليات والهدف. كلية الحقوق جامعة الشارقة. مقال منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مجلد رقم 30. العدد لثاني 2014، ص 89.

6-بوزيد سايح، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتكمين الحكم الراشد في الدول العربية، مقال منشور في مجلة الباحث، مجلة دورية أكاديمية محكمة سنوية تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10 2012 ص 58-59.

7-بلخير أسيا، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق "الجزائر نموذجا" 2009/2008.مذكرة ماجستير كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر 2009 ص 27.

8-لخضر رابح،جامعة عمار ثليجي.الأغواط. عبد المجيد بن يكن جامعة عباس لغرور خنشلة. الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر مقال منشور في مجلة جامعة الوادي "مجلة العلوم القانونية والسياسية ". العدد 17 جانفي 2018.ص25

9-بلخير آسيا، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص27.

10-بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مرجع سابق، ص60.

11-فارس بن علواش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية. كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2010، ص 39-41.

12-سالك نبيلة، دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. مقال منشور بالمجلة الجزائرية للأمن والتنمية الصادرة عن جامعة باتنة 1، العدد السادس 6 جانفي 2014، ص 206.

13-سعد اسماعيل علي، عولمة الديمقراطية بين المجتمع، الإسكندرية مصر، دار المعرفة الجامعية سنة 2001. ص 272.

14-بن قفة سعاد،المشاركة السياسية في الجزائر، البات التقنين الأسري نموذجا 1962-2005. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011-2012 ص 26.

15-عبد الرزاق مولاي لخضر. بوزيد السايح. فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر. مرجع سابق، ص284.

16-محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي. قراءة في المفهوم والغايات. مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة. العدد 15 جوان 2016. ص 319.

17-بن حمودة ليلى. الديمقراطية ودولة القانون. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2014، ص159.

18-غربي محمد. الديمقراطية والحكم الراشد، مقال منشور لمجلة دفاتر السياسة والقانون الصادرة عن مجلة ورقلة، عدد افريل 2011، ص 377.

19-محمد الصالح بوعافية، الاستقرا السياسي. مرجع سابق ص 310-321.

20-إسراء احمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير. جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2007، ص 45.

21-أبرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، مرجع سابق، ص144.

22-آسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الداء التنموي بين النظرية والتطبيق، ص 40.
23-علي محمد أمين.آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة السليمانية العراق 2014 ص 27.
24-بريش محمد عبد المنعم، آلية الحكامة ودورها في تحسين جودة الخدمات الصحية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث LMD في العلوم القانونية، جامعة باتنة 1 كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم الحقوق 2017-2018 ص 35.
25-بن نعوم عبد اللطيف، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية. مرجع سابق ص 37.
26-خروفي بلال. الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية. دراسة حالة الجزائر.مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. تخصص ادارة الجماعات الملحية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلم السياسية 2011-2012، ص 52.
27-سالك نبيلة، دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص206.
28-لخضر رابحي، عبد المجيد بن يكن، الحكم الراشد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سابق، ص498.
29-علي محمد أمين، آليات الحكم الرشيد في إدارة التنوع الثقافي، مرجع سابق، ص32.
30-مصطفى موسى أبو حسين، معايير الحكم الراشد ودورها في تنمية الموارد البشرية في وزارة الداخلية الفلسطينية، مرجع سابق، ص26.
31-نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال 2011، ص 30.
32-عبد الرؤوف مولاي لخضر، بوزيد السايح، فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر، مرجع سابق، ص181.
33- عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة الأولى، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر سنة 2012، ص 144.
34- أبرادشة فريد، مرجع سابق، ص71
35- محمد الأمين بوحلوفة، إبراهيم بن عمار، قراءة في أسس الحكم الراشد في دولة الأمير عبدالقادر، مقال منشور بمجلة الحقيقة، الصادرة عن جامعة وهران، العدد 37، سنة 2016، ص178
36- بن نعوم عبد اللطيف، مرجع سابق،ص26.
37- علي محمد أمين، مرجع سابق، ص20.

38- نزار جران، ساعود جمال ساعود، جدلية العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، الجزائر نموذجا، مقال منشور بمجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 37 العدد الثالث 03 سنة 2015، ص 527.

39- جريو سارة، بوفليح نبيل، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة فساد المالي والإداري،مقال منشور بمجلة الإقتصاد والتنمية، الصادرة عن جامعة شلف، مجلد رقم 04، العدد 02، سنة 2018، ص 123

40- بن نعوم عبداللطيف، مرجع سابق، ص 131

41- بن عبدالعزيز خيرة، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد وتحقيق متطلبات الترشيد الاداري، مقال منشور بمجلة المفكر الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، ص33.

42- علي محمد أمين مرجع سابق، ص21